الرد علي تقرير مراقب الحسابات على
القوائم المالية المستقلة للشركة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

-

ملاحظة (١)

تبين قيام الشركة برد مبلغ نحو ١٧.٥مليون جنيه من مخصص القضايا السابق تكوينه بمبلغ٣٠مليون جنيه والمكون لمقابلة الحكم النهائى الصادر لصالح شركة ثرى اس والبالغ ٦٠ مليون جنيها منذ سنوات سابقة. وقد تم الرد بناءا على الحكم النهائى الصادر لصالح شركة المدينة وضد شركة ثرى اس فى ٢٠٢٠/٧/٢٨ والذى حكم فيه بتعويض قدره ٥ مليون دولار اى ما يعادل نحو ٧٧.٥٠٠ مليون جنيها مصرى بالاضافة الى احكام سابقة صدرت لصالح الشركة ايضا بتعويض ٧٠ الف دولار ، ٣.٥٢٩ مليون جنيها ترتب على ذلك قيام الشركة برفع دعوى مقاصة برقم ٢٠٢٠/٤٨٧٧ لاجراء مقاصة قضائية بين ما لها وما عليها من ديون.

و قد ترتب على ذلك :-

أ-تضمين الايرادات مبلغ ١٢.٥مليون جنيها نتيجة رد المخصص المذكور اعلاه على الرغم ان دعوى المقاصة ما زالت متداولة ولم يتم البت فيها او انتهاءها بالاضافة الى تدعيم مخصص العملاء بنحو ٣.٢٠٨مليون جنيها دون وجود اى سند او دراسة.

ب- تم اعدام مبلغ بنحو ١.٧٩٢ مليون جنيها تمثل قيمة المديونية المستحقة على شركة ثرى اس دون وجود اى اسباب توضح ذلك وكذا دون الحصول على موافقة مجلس الادارة بالمخالفة للبند (١٤) من الاحكام العامة بمجموعة اللوائح المالية الصادرة من الشركة .

نوصى بالإفادة عن الموقف القانونى مع ضرورة الافصاح فى ضوء ما يستجد عليها.

رد الشركة :

أ- نفيد بأن الحكم الصادر لصالح شركتنا أصبح حكما نهائيا وبالتالي فأن المخصص الذي تم تكوينه فور صدور حكم ضد الشركة والخاص بهذا الموضوع انقضي الغرض من تكوينه وسيتم عمل اللازم فور صدور حكم بنتيجة دعوي المقاصة ، هذا فضلاً عن أن تكوين المخصص بمبلغ ٣.٢٠ مليون جنيه تم لعميل واحد فقط وهو شركة المدار ميديا وفقاً للقواعد والأسس التي وضعتها اللجنة المشكلة لهذا الغرض عام ٢٠١٧ م.

ب- أما بخصوص إعدام مبلغ ١.٧٠ لمديونية المستحقة علي شركة ثري إس فقد تم إعدامه لتضمينه مبلغ ٥ مليون دولار في الدعوي المقامة ضد هذه الشركة والتي تم الحكم فيها لصالح شركتنا ، هذا فضلاً عن تضمين هذا الموضوع بأعمال لجنة المراجعة والذي تم عرضه علي مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٠١٩ في ٢٠٢١/٢/٢٠ ووافق المجلس ضمنا علي ما ورد بأعمال اللجنة .

ملاحظة (٢)

بلغ رصيد مخصص إضمحلال مديونية العملاء فى٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ٩١.٩٦٥ مليون جنيها على الرغم من وجود عدد(٥) عملاء مرفوع بشانهم قضايا لم يتم تكوين مخصص بشأنها بالاضافة الى المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للاعلام و البالغ نحو٥١.٤٥٧مليون جنيه و خاصة فى ظل وجود حكم نهائى من لجنة فض المنازعات بالاعتراف بجزء من المديونية بنحو ٢٢.٢٣٣مليون جنيه.

نوصى اعادة دراسة مخصص الاضمحلال فى العملاء مع ضرورة وضع اسس موحدة واضحة عند تكوين الاضمحلال ونظرا لما سبق لم نتمكن من الحكم على مدى كفاية الاضمحلال من عدمه .

رد الشركة :

نفيد سيادتكم علما بانه فى ضوء الاسس والقواعد التى وضعتها اللجنة المشكلة بمعرفة مجلس الادارة لهذا الغرض بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٠٥يتم عمل اللازم بشأن دراسة موقف الاضمحلال فى ضوء المستجدات الفعلية.

ملاحظة (٣)

يتصل بما سبق عدم كفاية مخصص القضايا (مخصصات بخلاف الاهلاك) حيث يتضمن مبلغ ١٠مليون جنيه و الذى يخص الدعوى المرفوعة من قبل المجلس الاعلى للثقافة (شركة مصر للصوت والضوء سابقا) على الرغم من صدور حكم اول درجة لصالح شركة مصر للصوت و الضوء والذى الزم الشركة بسداد نحو ٢١.٦٧١مليون جنيه بالاضافة الى فوائد بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة و حتى تمام السداد ، مما يستوجب معه ضرورة تدعيم المخصص المذكور و بما يتناسب مع قيمة الالتزام المحتمل على الشركة.

نوصى بتدعيم المخصص خاصة فى ظل صدور احكام ضد الشركة .

رد الشركة :

بالنسبة للدعوى رقم ٢٠١٢/٢٥٤ مدنى تجارى بمبلغ ٥٧ مليون جنيه لإستديو الأهرام ، والدعوي رقم ٤٩٤ لسنة ٢٠١٨ مدني تجاري إستديو مدينة السينما) فإن عقد التطوير المبرم لمدة عشرون سنة للإستديوهين بمبلغ ٤٦ مليون جنيه يخص الفترة التي استغلتها الشركة وهى مدة ١٣.٥ تعادل مبلغ ٣١ مليون جنيه يضاف إليها مبلغ ١١.٤٠ مليون جنيه قيمة تعويض عامين طبقا للعقد ليصبح إجمالي المبلغ المطالب به هو مبلغ ٤٢.٤٠ مليون جنيه ، تم تسليم الشركة المدعية ما يفيد التطوير بمبلغ ٣٠ مليون جنيه بموجب محاضر تسليم موقعة من الطرفين بخلاف معدات تطوير موجودة بمقر الشركة وترفض شركة مصر للصوت والضوء استلامها بحجة انها كانت غير موجودة بجهاز السينما في تاريخ الفسخ بمبلغ ١١ مليون جنيه ، قامت الشركة بعمل مخصص بمبلغ ١٠ مليون جنيه لهذه القضية وهو ما ترى الشركة كفايته وسيتم تعديل مسمي المخصص ، وجاري حالياً التفاوض لحل هذه القضايا بطريقة ودية .

ملاحظة (٤)

ظهر رصيد حساب الارباح المرحلة بنحو ٢٤٨.٢٤٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وبالفحص تبين ان هذا المبلغ يشمل الارباح المرحلة للاكاديمية بنحو ٤٠.٥٢٧مليون جنيها طبقا للميزانية المعدة من الاكاديمية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومبلغ بنحو ٢.٠٥١ مليون جنيه لمركز الخدمات الاعلامية و مبلغ بنحو ٢٠٥.٦٦٤مليون جنيه لباقى انشطة المدينة و قد تبين لنا ما يلى:

- لم يتم التوزيع الخاص بالارباح المحققة خلال العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٨/٣١ طبقا لميزانية الاكاديمية.
- تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥حتى٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح المحققة والخسائر المحققة ليبلغ صافى الارباح التى تم توزيع نسبة ٥٠% منها على مبلغ نحو ٣٩.٩مليون جنيه فى حين كان يجب احتسابه على اساس السنوات التى تحقق فيها ارباح دون خصم الخسائر بمبلغ نحو٥١.٥ مليون جنيه حيث نصت المادة ٢٤ من القانون٥٢لسنه١٩٧٠ على التوزيع من الارباح المحققة سنويا و ليس على رصيد الارباح المرحلة.
- تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (فى صورة منح او علاوات او مكافات تشجيعية او خدمات وفق النظم التى تضعها وزارة التعليم العالى) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوى او اكثر من المحقق و هو ما لم يتضح لنا صحته.

نوصى بضرورة مراعاة اجراء التسويات التصويبية اللازمة لما لها من اثر على ارصدة المركز المالى للشركة.

رد الشركة :

نفيد بأنه تم عمل خطاب للعرض علي المستشار القانوني للشركة للنظر في صحة ما قامت به الأكاديمية من تسويات مالية وسيتم عمل استعجال للرأي القانوني في هذا الشأن .

ملاحظة (٥)

لم يتم تحميل الاصول الثابتة بقيمة ضريبة القيمة المضافة على الاجهزة المستعملة التى اشترتها الشركة لمركز الخدمات الاعلامية و التى قامت بسدادها وخصمها من الاقرار الضريبى الخاص بالضريبة المشار اليها و ذلك بالمخالفة للفقرة ١١من المادة ١٠ من القانون رقم٦٧لسنه٢٠١٦ باصدار الضريبة على القيمة المضافة و التى تشير الى عدم امكانية خصم تلك المبالغ من قيمة الضريبة المستحقة على السلع و التى بلغ ما امكن حصره منها نحو ١.٢٢مليون جنيه منها ٦٥٠ألف جنيه خلال عام٢٠١٩ و مبلغ ٥٧٠ألف جنيه خلال عام٢٠٢٠.

نوصى بضرورة اجراء التسويات اللازمة باجراء التخفيض من حساب مصلحة الضرائب واضافته الى تكلفة الاصول الثابتة مع احتساب الاهلاكات الواجبة عليه.

رد الشركة :

نفيد بأنه يتم تضمين إقرار ضريبة القيمة المضافة الشهري بقيمة ضرائب القيمة المضافة علي مشتريات المركز (سلع أو خدمات أو أصول) ، وقيمة ضريبة القيمة المضافة علي مبيعات المركز ويتم سداد الفرق لمصلحة الضرائب ولم ترد لنا من المصلحة أي ملاحظات .

ملاحظة (٦)

لم يتم تقييم الارصدة الدائنة لبعض عملاء التسويق(ذات الطبيعة النقدية) بالمخالفة للفقرة (٢٣) من معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم(١٣) والخاص باثار التغيرات فى اسعار العملات الاجنبية مما نتج عنها فروق عملة بلغ ما امكن حصره منها بنحو٤٦.١٠٤مليون جنيه واجبة الادراج ضمن قائمة الدخل مع تعديل حساب العملاء بها.

و يتصل بما سبق استمرار ملاحظاتنا بشأن عدم تقييم العملات الاجنبية لبعض ارصدة العملاء المتوقفة المدينة وذلك بالمخالفة ايضاً لما ورد بالفقرة(٢٣)من معيار المحاسبة المصرى المشار اليه حيث قامت الشركة بتقييم ارصدة العملاء المتوقفين من التسويق دون التجارى بغير توضيح لاسباب ذلك.وهو مانتج عنه فروق عملة بلغ ماامكن حصره منها نحو١٤.٣٣٢مليون جنيه.

نوصى بضرورة مراعاة اثبات فروق العملة ليظهر حساب العميل على حقيقته مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة :

نفيد بأنه تم عمل تقييم فروق العملة اللازمة لبعض العملاء بالإضافة الى انه تم تقييم عميل (صوت القاهرة) و عميل (راديو النيل) وهم من العملاء المتوقفين ، وسوف يراعى تقييم باقى العملاء مستقبلاً .

ملاحظة (٧)

تلاحظ مخالفة الشركة للبنود ٣٢-٣٣ من معيار المحاسبة المصرى رقم "١" الخاص بعرض القوائم المالية و الذى يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الايراد و المصروف ازاء ما تبين من:

أ- اجراء مقاصة فيما يخص الايرادات المحققة مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الاكاديمية والبالغة حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو١٢.٩٨٨مليون جنيه عن طريق خصمها من مصروفات الصيانة .

ويتصل بما سبق ضرورة مراعاة تحديث الافصاحات و الايضاحات المرتبطة بالقطاعات التشغيلية طبقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم"٤١" و بما يتناسب مع التعديلات المطلوبة.

ب - تخفيض بعض البنود المصروفات بالقيمة البيعية لتلك الخدمات بلغ ما امكن حصره منها حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٤٦ مليون جنيهاً فى حين كان يجب تحميلها على حسابات الايرادات المختصة .

نوصى بمراعاة عدم اجراء مقاصة بين بنود الايرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية.

رد الشركة :

نفيد بأن الأكاديمية هي نشاط من أنشطة الشركة وتعتبر قطاع من قطاعاته وأن الشركة لا تتربح من نفسها ويعتبر تضخيم للإيرادات والمصروفات وإنما الغرض من ذلك هو إظهار النتائج التكاليفيه لهذا النشاط .

ملاحظة (٨)

لم يتم الالتزام بما ورد بالفقرة (١٢، ١٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم(٢٤) و الخاص بالمحاسبة عن الضرائب و التى تقضى بان يتم الاعتراف بالضرائب الجارية التى لم يتم سدادها بعد كالتزام و يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التى ينتظر خضوعها للضريبة حيث لم يتم تحميل القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ باى ضرائب على الدخل سواء جارية او مؤجلة و ذلك بالنسبة لمركز الخدمات الاعلامية الموجودة خارج المنطقة الحرة.

كما لم يتم الافصاح عن الموقف الضريبى الخاص بضريبة الدخل و القيمة المضافة بالنسبة لمركز الخدمات الاعلامية و الضريبة العقارية للشركة ككل.

نوصى بضرورة الالتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية الصادرة فى هذا الشأن.

رد الشركة :

نفيد بأنه تم طلب إجراء دراسة وإستشارة ضريبية من قسم الإستشارات الضريبية للمحاسب القانوني للشركة للإفادة بالموقف الضريبي لمركز الخدمات الإعلامية وخاصة أنه تابع للشركة وأحد قطاعاتها وتقوم الشركة بسداد ١ % من إيرادات المركز لهيئة الإستثمار وسيتم اتخاذ الإجراءات الضريبية ومنها الموقف الضريبي فور ورود ما يفيد الموقف الضريبي للمركز

ملاحظة (٩)

لم تقم ادارة الشركة بتقديم الاقرار الضريبى على ارباح الاشخاص الاعتبارية عن عام ٢٠١٩ فى ظل خضوع نشاط المقرات الاعلامية للضريبة و ذلك تفاديا للعقوبات و الغرامات الواردة بالقانون رقم ٩١لسنه٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية وتعديلاته.

نوصى بضرورة الالتزام باحكام قوانين الضرائب.

رد الشركة :

نفيد بأنه تم طلب إجراء دراسة وإستشارة ضريبية من قسم الإستشارات الضريبية للمحاسب القانوني للشركة للإفادة بالموقف الضريبي لمركز الخدمات الإعلامية وخاصة أنه تابع للشركة وأحد قطاعاتها وتقوم الشركة بسداد ١ % من إيرادات المركز لهيئة الإستثمار وسيتم اتخاذ الإجراءات الضريبية ومنها الموقف الضريبي فور ورود ما يفيد الموقف الضريبي للمركز .

رئيس القطـــــــــاع
المالي
(محاسب / علاء الدين عمر)

تحريراً في ٢٠٢١/٣/١ م.